

دولة بلا سفارات

في خطوات غير مسبوقة، لم تحدث حتى في أخطر منعطفات الأزمة السياسية عام 2011م واستهداف مؤسسات الدولة والمعسكرات ومحاولة اغتيال رئيس الجمهورية الأسبق الزعيم علي عبدالله صالح وقيادات الدولة بالاعتداء الإرهابي الذي تعرضوا له في مسجد دار الرئاسة 2011م..

فما تشهده العاصمة صنعاء منذ مطلع الشهر الجاري من تداعيات خطيرة قد تجر البلاد والعباد إلى كارثة فظيعة، ومؤشرات ذلك تتمثل باستمرار الدول الشقيقة والصديقة بإغلاق سفاراتها والبعثات والوكالات والشركات الأجنبية، في خطوة تكشف عن إصرار خارجي على فرض عزلة دولية على اليمن ستكون لها آثار سلبية مباشرة، آنية وبعيدة المدى على الوطن والشعب اليمني المنهك.

لقد جاءت هذه المواقف الخارجية كردود أفعال متسارعة وغير متوقعة على خلفية الأزمة السياسية الأخيرة، وإعلان انصار الله لما يسمى بالاعلان الدستوري، حيث أغلقت إلى اليوم سفارات 13 دولة صديقة وشقيقة، وانسحاب 6 بعثات ووكالات خارجية من أصل 12 بعثة ووكالة أجنبية، إضافة إلى مغادرة شركتين استثماريتين كبريتين اليمن..

السفارات التي أغلقت وغادرت موظفيها اليمن:

السفارات الأجنبية	السفارات العربية	منظمات دولية
- الولايات المتحدة الأمريكية - المملكة المتحدة البريطانية - جمهورية فرنسا - جمهورية ألمانيا الاتحادية - جمهورية إيطاليا - مملكة إسبانيا - مملكة هولندا - الإمبراطورية اليابانية - جمهورية تركيا - أعلنت كوريا الجنوبية انها تدرس اغلاق سفارتها في صنعاء .	- أعلن تعليق أعمال مغادرة موظفي سفارات: - المملكة العربية السعودية - الإمارات العربية المتحدة - دولة قطر	- بعثة الاتحاد الأوروبي - وكالة التنمية الدولية الأميركية - وكالة التنمية الدولية البريطانية - بنك الاعمار الألماني - برنامج المساعدة الهولندي - بعض البرامج الفرنسية

الشركات الاستثمارية الأجنبية:

- شركة كنديان نكسن البترولية وتخليها عن امتيازها في الحقل 51 .

- شركة أديار القطرية والتي أعلنت تجميد استثماراتها إلى أجل غير مسمى.

ويرصد المراقبون جملة من الآثار السلبية لهذه التداعيات الخارجية على الأوضاع في اليمن .. ونورد منها حسب تقارير متوافقة أبرزها ما نشرته فضائية «اليمن اليوم»:

فرض عزلة دولية على اليمن ستكون لها آثار سلبية على الشعب

الأثار المترتبة على قرار إغلاق السفارات:

اقتصاديا :

- وقف المنح والمساعدات المالية.
- تجميد القروض المالية التنموية.
- تعثر التبادل التجاري للسلع.
- انسحاب وتوقف الاستثمارات البينية.
- توقف ضخ المغتربين العملة الصعبة.
- سحب الودائع والأموال من البنوك.
- فرض عقوبات اقتصادية محتملة على اليمن.

أمنيا :

- توقف التعاون الأمني والعسكري.
- تجميد الدعم الأمني اللوجستي.
- تجميد تصدير الأسلحة والمعدات.
- فرض عقوبات أو تدخل عسكري.

مجتمعيًا :

- وقف برامج التبادل والمنح التعليمية.
- إنهاء فرص العمل وترحيل العمالة.
- إغلاق باب السفر للعلاج والسياحة.

سياسيًا:

- الإيحاء بانحياز الدولة وانفجار الوضع.
- خلق حالة من الهلع والخوف محلياً.
- عدم الاعتراف بالسلطة الحاكمة.
- تجميد اتفاقات ونشاطات التعاون.
- تعليق التمثيل الدبلوماسي المتبادل.

بعضها تعرض لخسائر وأخرى لنهب وتخریب

الاستثمار السعودي ينسحب من اليمن



بريال، ولكن ما حدث بعد انتهاء الحرب الأهلية في ذلك العام تراجعت أسعار العقار عما كانت عليه".

وكشف بن محفوظ أن ملك المصانع يعمدون إلى إخراج المواد الأولية من المستودعات وإعادتها إلى السعودية ومن ثم بيعها إلى أي دولة أخرى، ولكن كما يقال رأس المال جبان في الدخول في المشاريع، لكن خروجه لن يكون سريعاً خاصة أن 80 في المائة من استثمارات السعوديين مشاريع عقارية واستصلاح أراضٍ وبنائات ومراكز تجارية وفلل.

ويؤكد بن محفوظ أنه لن ينصلح وضع الاقتصاد اليمني، إلا إذا حصلت مستجدات غيرت الوضع الأمني والسياسي وبالتالي سيتبعه الوضع الاقتصادي لكنه لن يتحسن ويتحول للأفضل إلا بوجود الاستقرار والأمن السياسي في الدولة.

وبين جمجوم أن هناك عدد من المستثمرين السعوديين بدأوا في تقليص استثماراتهم ورؤوس أموالهم المدارة داخل الاقتصاد اليمني".

من جهته قال الدكتور فؤاد بن محفوظ- عضو مجلس إدارة غرفة مكة: إن الاستثمارات السعودية في اليمن تنقسم إلى قسمين، أصول واستثمارات ثابتة، سواء أكانت أراضي أو مباني ومصانع تم إنشاؤها بتكاليف رخيصة، وتحقق عوائد جيدة، إلا أنه لا يمكن بيعها أو التخلص منها خصوصاً في ظل الظروف الراهنة، حيث يتوقف الطلب، ولن يشتري أحد هناك تلك الاستثمارات إلا نوعية من التجار يطلق عليهم صائدو المواقف أو الفرص وهم يغامرون ويشترون عقارات في مثل هذا الوضع بأقل من سعر تكلفتها كما حصل في لبنان عام 85م حين كانت الـ25 لييرة

قال مستثمرون إن هناك انسحاباً تدريجياً للاستثمارات السعودية من السوق اليمنية، جراء الأوضاع السياسية السنية عقب سيطرة الحوثيين على السلطة والعاصمة صنعاء.

ونقل عن «العربية نت» أكد المحلل الاقتصادي محمود جمجوم، أن الوضع السياسي في اليمن انعكس على الاستثمارات السعودية، وعلى المستثمرين السعوديين هناك، حيث بدأ الكثير منهم في تكبد خسائر واضحة، إما نتيجة توقف أنشطتهم أو تعرضها لأعمال تخريب ونهب.

وقال: «المستثمرون السعوديون هناك يشعرون بالخوف، ويخشون أن تسوء الأمور أكثر، خصوصاً في ظل عدم قدرتهم على سحب استثماراتهم أو الخروج من السوق- بحسب صحيفة «الإقتصادية».



الأردن يوقف رحلاته إلى اليمن

علقت الملكية الأردنية رحلاتها الجوية إلى اليمن مؤقتاً بدءاً من الثلاثاء، وحتى إشعار آخر.

وقال المساعد التنفيذي لمدير عام الملكية الأردنية للإعلام والاتصال بإسل كيلاني لوكالة "عمون" إن التعليق تم للتأكد من سلامة عمليات الإقلاع والهبوط في المطار.

وكان مطار صنعاء الدولي والهيئة العامة للطيران المدني قد وصلها إخطار من شركة الخطوط الجوية الملكية الأردنية بتعليق رحلاتها إلى صنعاء، وعدم اعتباراً من الثلاثاء ولاجل غير مسمى.

وأرجعت الشركة بحسب (ا ش 1) سبب القرار إلى تدهور الوضع الأمني في البلاد.

وجاء القرار بشكل مفاجئ حتى أن المسافرين على الرحلة المتجهة إلى عمان ذهبوا إلى المطار وانتظروا الطائرة حتى أبلغتهم سلطات مطار صنعاء أنها لم تقلع من العاصمة.



الفلبين تأمر مواطنيها بالمغادرة

ذكر موقع «Rappler» الفلبيني، أن حكومة الفلبين أمرت مواطنيها بمغادرة اليمن، بسبب الأحداث المؤسفة التي تعيشها البلاد، والخطر الذي يهدد حياتهم.

ونقل عن بيان لوزارة الخارجية في مانيلا، أن الحكومة الفلبينية رفعت درجة خطورة الوضع لليمن إلى الدرجة الرابعة.

بسبب تفاقم الصراع الداخلي والهجمات.. الإرهابية فقررت تحت هذا المستوى من الهجوم، قررت الحكومة في مانيلا اتخاذ تدابير الحذر اللازمة، لحماية مواطنيها".

وكانت الفلبين قد رفعت مستوى الخطر في عام 2013م إلى الدرجة الثالثة، عندما قتل مجموعة من الإرهابيين، 7 فلبينيين، وأصابوا 11 آخرين هناك.

وبحسب تقديرات الحكومة الفلبينية، هناك أكثر من 2190 مواطناً فلبينياً، يعيشون في اليمن.



سداد الضريبة في موعدها تقليد حضاري يوجب الإجلال والتقدير

